الإخبار بالجملة الإنشائية

- دراسة في الأحكام في ضوء المعنى -

د. محمد عمار درين

الأستاذ المساعد بقسم النحو والصرف وفقه اللغة

كلية اللغة العربية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مقدمة

الحمد لله، علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، وصلى الله وسلم على نبي الرحمة، محمد بن عبدالله، وعلى آله وصحبه، وبعد:

فعنوان البحث (الإخبار بالجملة الإنشائية)، يشير إلى أمرين، يبدو أن بينهما – في الظاهر – تعارضاً، فكيف يكون الإنشاء خبراً والخبر إنشاءً؟ ولعل ذلك ما تسبب في خلاف أعاده بعضهم إلى الوهم الذي يمكن أن يسبق إلى الظن بسبب الخلط بين (الخبر) الذي هو قسيم الإنشاء، و(الخبر) الذي يراد به الوظيفة النحوية التي تُسنَد إلى المبتدأ أو ما أصله المبتدأ[1].

لعل ذلك من الأسباب التي دعتني للبحث في هذا الموضوع، سعياً لتجلية هذا الوهم، وبياناً للفروق بين المصطلحات المتشابهة بناءً، المختلفة دلالةً، إضافة إلى أن للموضوع المدروس صلة بالجملة النحوية، التي لا تزال بحاجة إلى مزيد مدارسة وإعمال نظر، فالواجب أن تكون الجملة أساس كل دراسة نحوية جادة، نظراً لأنها من أهم المكونات الأساسية للغة، فهي الوحدة التي تتمثل فيها أهم خصائص اللغة؛ مما يتطلب أن تكون منطلقاً للوصف والتقعيد في كل لغة في الدراسات اللغوية الحديثة. والمتأمل للدرس النحوي الموروث يلفيه قد عُني منذ سيبويه رحمه الله بدراسة الجملة، عرضاً لأنماطها، وكيفية بنائها، وبياناً لظواهر متصلة بكيفية هذا البناء، وضوابط

---

(١) تراجع إشارة إلى هذا الوهم عند الرضي في شرحه على الكافية (٢٣٧/١)، ويس في حاشيته على التصريح على التوضيح (٢٩٨/١).

ذلك. مع ذلك، فإن مما يمكن الإقرار به أن هذه الجهود قد لاتكون متناسبة مع ما للجمل من أهمية في الفكر واللغة، مما يستدعي استمرار الجهود، والإفادة من الحكمة أنّى وُجدت، ما دامت حكمة، ليكون للحاضر كسب كما كان للسابق.

ثم إن هذه الدراسة لها صلة مباشرة بالمعنى، ولا شك في أن العناية بالمعنى عند كل دراسة نحوية كفيلة بنفض ما يمكن أن يكون علق بالدرس النحوي من الجفاف، عندما أصبح ينظر إليه على أنه رسوم ومبان بمعزل عن المعاني والدلالات.

إضافة لذلك كله، فلم أجد – في حدود اطلاعي المتواضع[1] – من أفرد هذا الموضوع بالدرس على أهميته، فسعيت ما أمكنني لسد هذا النقص.

ولتجلية مسائل هذا الموضوع، فقد عمدت لتقسيمه بحسب أبواب النحو التي عُنيت بالإخبار، وفق ترتيب الألفية وشراحها لأبواب النحو، فخصصت مبحثا للإخبار بالجملة الإنشائية عن المبتدأ، وآخر عن الإخبار بالجملة الإنشائية عن الأفعال الناسخة، وثالثا عن الإخبار بالجملة الإنشائية عن الحروف الناسخة، ومبحثا أخيرا خصصته

---

(١) لم أجد من أفرد هذا الموضوع بالدرس في حدود ما وصل إليه بحثي، باستثناء كتاب الأستاذ عبدالسلام هارون (الأساليب الإنشائية في النحو العربي)، والذي سعى فيه المؤلف لتتبع الأساليب الإنشائية في الجمهور الأعظم من أبواب النحو، كما صرح بذلك؛ وقد وردت في ثنايا الكتاب إشارات جيدة لمسألة الإخبار بالجملة الإنشائية، دون التركيز عليها والتوسع في إيراد شواهدها ومناقشتها، وهو ما حاولت القيام به في هذا البحث.

للحديث عن وقوع الجملة الإنشائية مفعولاً لأحد الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر؛ وذلك لأن هذه الأفعال – كما هو معلوم – تختص بالدخول على ما أصله المبتدأ والخبر في قول جمهور النحويين. وقبل ذلك كله، وضعت تمهيدا، جعلته توطئة للبحث، وخصصته للحديث عن المصطلحين الواردين في العنوان، وأعني بهما الجملة والإنشاء. ثم ختمت الدراسة بخاتمة أجملت فيها أبرز نتائج البحث، وذيلته بقائمة بمراجع البحث، وفهرس لموضوعاته.

وقد سعيت للالتزام بمنهج موحد في تناول المسائل ذات الصلة بالموضوع، بدأت فيه بذكر أقوال العلماء في كل مسألة، مع نسبة الأقوال إلى أصحابها، ثم أوردت أدلة كل قول، مبتدئا بالأدلة المسموعة: من القرآن الكريم، ثم من أقوال العرب النثرية، والشعرية، إضافة إلى الأدلة القياسية إن وجدت. ثم أوردت المناقشات على كل قول، لأخلص إلى ترجيح ما رأيته أقوى من غيره من الآراء، مستدلاً بما يسنده من الأدلة والمرجّحات، مستعيناً في ذلك بما يؤيده ويقويه المعنى في كل مرة.

وبعد: فهذا ما وفقني الله إلى جمعه في هذه الدراسة، إن كان وافيا بالغرض الذي ندبت نفسي لإنجازه في هذه الدراسة، فذلك فضل من الله يمنّ به على من يشاء من عباده، وإن كان غير ذلك، فهو القصور الملازم لبني البشر، والحول والقوة بالله سبحانه، فمنه وحده نستمد العون والتوفيق، والحمد له على كل حال، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

التمهيد

في الجملة والإنشاء

يشتمل العنوان على مصطلحين مهمين: الجملة، والإنشاء، والحاجة مؤكدة للحديث عن كل مصطلح منهما باختصار: تعريفاً به، وتتبعاً لأقوال أهل العلم فيه.

وإذا كانت اللغة أهم وسيلة للتعبير عن التفكير الواعي لدى الإنسان، وأكثر الوسائل شمولاً، فإن الجملة من أهم المكونات الأساسية للغة، وهي الوحدة التي تتمثل فيها أهم خصائص اللغة. وهي الإطار الذي يحوي ما عداه من الوحدات، وهي البنية التي تنعكس عليها معظم المؤثرات[1]، فلا عجب بعد ذلك أن تتخذ الدراسات النحوية الجملة منطلقاً للوصف والتقعيد، وأن يكون من المبادئ الملتزمة في علم اللغة الحديث «أن تتخذ الجملة أساس كل دراسة نحوية، وأن تكون بداية كل وصف لغوي ونهايته، وأن يحلّل الكلام لا على أساس الألفاظ التي يتألف منها، وإنما باعتبار ما بين هذه الألفاظ من علاقة، وما تكون بفضل تلك العلاقة من وحدات قائمة الذات، لا تحتاج إلى ما يتممها»[2].

وعند تتبع التطور التاريخي لمصطلح (الجملة)، يُلحَظ أنه حادث بعد كتاب سيبويه؛ فأبو بشر لم يصرح بهذا المصطلح في كتابه، ومع ذلك

---

(١) ينظر: المدخل إلى دراسة النحو العربي (١٢).

(٢) الجملة في نظر نحاة العرب، ضمن: نظرات في التراث اللغوي العربي (٣١).

فالمتتبع للكتاب يلفيه متضمناً لإشارات عديدة إلى الجملة من غير التصريح بالمصطلح ذاته؛ فهو يشير إلى نوعي الجملة الاسمية والفعلية، ويفصّل أحكامهما في أبواب عدة، كما يفرق بين ما اصطلح على تسميته فيما بعد بالجملة الخبرية والجملة الإنشائية، وغير ذلك من المباحث المتعلقة بالجملة. ولعل عدم تصريح سيبويه بهذا المصطلح يعود إلى سبقه إلى التأليف في هذا الفن، وعدم استقرار المصطلحات في تلك الحقبة، إضافة إلى أن أبا بشر ينزع في كتابه إلى العناية بالتمثيل والوصف، من غير أن يركز على المصطلحات.

ولعل أبا العباس المبرد هو أول من صرح بهذا المصطلح، حيث ذكر تعريفاً له – عرضاً- في باب الفاعل، يقول: «وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: قام زيد، بمنزلة قولك: القائم زيد»[1].

ثم توالى استعمال النحويين لهذا المصطلح ودراسته، من ذلك ما يلحظ عند أبي الفتح ابن جني الذي يقول عن الكلام: «إنما وضع للفائدة، والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة، وإنما تجنى من الجمل ومدارج القول»[2].

---

(١) المقتضب (١/٨). وقد أخذ من هذا القول وغيره ما اشترطه النحويون في الجملة والكلام من شرطي التركيب أو الإسناد، والفائدة.

(٢) الخصائص (٢/٣٣١).

ومما له صلة بمصطلح (الجملة) عند النحويين، مصطلح (الكلام)، وقد برز اتجاهان لدى النحاة في بيانهم لصلة الجملة بالكلام؛ أحد هذين الاتجاهين يسوي بين المصطلحين، وينظر إليهما على أنهما مترادفان، يدلان على حقيقة واحدة، وممن ذهب إلى ذلك ابن جني، الذي يعرف (الكلام) بقوله: «كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحاة الجمل»(١). كما ذهب إلى ذلك أيضاً عبد القاهر الجرجاني، كما في نحو قوله: «اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا، نحو: خرج زيد، سُمّي كلاماً، وسُمّي جملة»(٢). كما ذهب إلى القول نفسه الزمخشري(٣). فقد اشترط هؤلاء ومن تابعهم الائتلاف أو التركيب إلى جانب الفائدة في كل من الكلام والجملة على حد سواء.

أما الاتجاه الثاني فهو يفرق بين المصطلحين، ويجعل الجملة أعم من الكلام، إذ شرط هذا الأخير – إضافة للتركيب- الفائدة، بخلاف الجملة؛ فقد تكون مفيدة، فيحسن السكوت عليها، وقد لا تكون كذلك. وممن ذهب إلى ذلك الرضي في نحو قوله: «والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، ... والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان

---

(١) المرجع السابق (١/١٧، ٣٢).

(٢) الجمل لعبدالقاهر الجرجاني (٤٠).

(٣) المفصل في علم العربية (٦).

مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة، ولا ينعكس»[١]. وتبرز الفكرة ذاتها بوضوح أكبر عند ابن هشام، كما في قوله: «الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه. والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ: قام زيد، والمبتدأ وخبره، كـ: زيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما... وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين، كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام، قال: «ويسمى جملة، والصواب أنها أعم منه؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام»[٢]. وبذلك يتضح أن الاتجاه الثاني يفرق بين المصطلحين؛ فالكلام هو القول المفيد، أما الجملة فهي القول المركب فحسب، أفاد أم لم يفد.

ومما له صلة بموضوع (الجملة) كذلك، ما ظهر عند بعض الباحثين المعاصرين من نظرات تقويمية للدرس النحوي الموروث، استناداً إلى مدى عنايته بدراسة الجملة؛ حيث برز اتجاه لدى بعض المعنيين بالدرس اللغوي من المعاصرين يصف الدرس النحوي الموروث بالفقر الشديد في العناية بالجملة، ويرى في هذا الدرس أن «دراسة الجمل كانت من غائبات همومه»، ذكر ذلك سعد مصلوح في ثنايا حديثه وثنائه على منهج تمام حسان، وموافقته له في أن النحو العربي

(١) شرح الرضي على الكافية (١/٣٢).

(٢) المغني (٤٩٠).

«نحو تحليل لا نحو تركيب»[١]. كما يذكر مهدي المخزومي أن حظ الجملة من عناية النحاة كان قليلا جدا، «بل لم يعرضوا لها إلا حين يريدون أن يبحثوا موضوعاً آخر، ولم يعنوا بالبحث فيها إلا في ثنايا الفصول والأبواب»[٢].

وظاهر ما في هذه الأحكام وما يشابهها من تعسف؛ حيث تحكم على جهود السابقين بمكتسبات المعاصرين دون مراعاة لاختلاف العصور والأزمان، ثم إن مقالة ضمور العناية بدراسة الجملة عند السابقين غير مسلّم؛ فعدم تصريح القدماء بالأصول والمبادئ النظرية في أعمالهم، لا يعني خلوّ تلك الأعمال من أبعاد وتصورات نظرية انبنت عليها تحليلاتهم؛ فقد كان النحاة السابقون يضمرون أصولهم، ويسترشدون بروحها في كثير من الأحيان[٣]. إلى جانب ذلك، ومع الإقرار بأن البحوث المتصلة بالجملة في التراث النحوي لا تتفق كمّاً وكيفاً مع ما للجمل من أهمية في الفكر واللغة والنحو، مع ذلك فقد عُني النحويون منذ سيبويه بعرض أنماط الجمل، وكيفية بنائها، كما عرضوا لكثير مما له صلة بضوابط تشكيل الجمل؛ «بل إنهم ربطوا بين مظاهر مخصوصة في نظمها وضوابط تحكمها وتسوغها، كالزيادة في بنيتها، والتقديم والتأخير والحذف... ولئن

(١) المذهب النحوي عند تمام حسان من نحو الجملة إلى نحو النص، ضمن كتاب: في اللسانيات العربية المعاصرة، دراسات ومثاقفات (٢٢٤).

(٢) في النحو العربي: نقد وتوجيه (٣٣- ٣٤).

(٣) انظر: دراسات في اللسانيات العربية (١٥- ١٦).

جاءت هذه الدراسة موزعة على الأبواب المختلفة التي تمثل الوظائف النحوية، فلأن ذلك ينسجم مع منهجهم العام»[١].

إضافة إلى ذلك، فقد عُني النحويون كثيرا بمصطلح له صلة مباشرة بموضوع الجملة – كما أشرت- وأعني به مصطلح (الكلام)؛ فلا يكاد يخلو كتاب من كتب النحو من تعريف بهذا المصطلح في بدايته، وكأن ما يتلوه من أبواب ومباحث هو شرح للعناصر التي يتألف منها الكلام. وقد أشار الأشموني في شرحه على الألفية إلى أن ابن مالك «إنما بدأ بتعريف الكلام؛ لأنه المقصود بالذات، إذ به يقع التفاهم»[٢]. ويبدو أن استخدام النحاة لهذا المصطلح والعناية به «فيه توفيق كبير، وذلك أن الكلام يقصد به النشاط الحي، والتنفيذ الواعي للنظام اللغوي المخزون في ذهن الجماعة اللغوية، فإنهم أرادوا أن يقولوا: إن التقعيد لا يكون إلا للمنطوق الفعلي الذي يؤدي فائدة يحسن السكوت عليها»[٣].

فمن الواضح - كما ذكر أيوب - : «أن النحاة قد قصدوا بالجملة ما يقصده بعض علماء اللغة المحدثين بعبارة (الحدث اللغوي)، وهو نفس الاتجاه الذي ارتضاه آلان جاردنر في كتابه (اللغة

(١) المرجع السابق (١٥).

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية (١/ ٢٢).

(٣) بناء الجملة العربية (٣٠).

والكلام)، حيث قال: إن الجملة مثال للكلام تُنطَق وتُسمَع، وتشير إلى معنى محدد»[١].

الإنشاء:

اختلف النحويون في تقسيمهم للكلام، وذهبوا في ذلك مذاهب شتى[٢]، ولكن الجمهور منهم يقررون انحصار الكلام في قسمين اثنين: الخبر والإنشاء؛ يقول السيوطي: «فالحذاق من النحويين وغيرهم، وأهل البيان قاطبة، على انحصاره في الخبر والإنشاء»[٣].

فالخبر هو الكلام الذي له نسبة خارجية، يكون هو حكاية عنها، صدقاً أو كذباً؛ فالكلام الخبريّ هو الذي يحتمل الصدق والكذب لذاته[٤].

أما الإنشاء فهو الكلام الذي ليس له نسبة خارجية يكون هو حكاية عنها؛ فهو الكلام الذي لا يحتمل الصدق والكذب لذاته.

على أن من النحويين من قسم الإنشاء إلى قسمين: إنشاء طلبي، وإنشاء غير طلبي؛ الأول يستدعي مطلوباً؛ كالأمر والنهي والاستفهام، والثاني لا يستدعي مطلوباً؛ كصيغ العقود، وألفاظ القسم، والرجاء والتعجب، والمدح والذم وغيرها.

---

(١) دراسات نقدية في النحو العربي (١٢٦).

(٢) ينظر: همع الهوامع(١/٤٧).

(٣) المرجع السابق(١/٤٦).

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي (١/٣٢٦).

وبذلك يتبين أن الإنشاء ما لا يجوز تصديقه وتكذيبه، وذلك يعود إلى أن الألفاظ في الحقيقة لفظان: لفظ له خارج موجود في الكون في أحد الأزمنة جاز تصديقه وتكذيبه، وهو الخبر. وآخر ليس له خارج في الكون، وهو الإنشاء، فلا يجوز تصديقه وتكذيبه؛ وإذا لم يكن هناك خارج ، فكيف تكون المطابقة وعدمها؟[(١)].

ومن أنواع الإنشاء: الأمر، والنهي، والاستفهام، والدعاء، والعرض، والتحضيض، والتمني، والترجي، والنداء.

ويتضح من تعريف الخبر والإنشاء عند النحويين أن أساس هذا التقسيم ليس لفظياً، وإنما هو معنويّ؛ حيث يرتبط بوجود أمر واقع خارجي يمكن قياس مدلول الجملة عليه، صدقاً وكذباً، أو عدم وجوده. ومع أن اللغة تخصص صيغا خاصة تدل على الخبر، وأخرى تدل على الإنشاء، فإن اللغة تجيز كذلك استخدام ألفاظ الخبر في الإنشاء؛ كما في بعض الجمل الدالة على الدعاء؛ كما لو قيل: هداك الله إلى الحق؛ «ولهذا يمكن إحالة التقسيم الثنائي السابق إلى تقسيم رباعي، بالمقابلة بين لفظ الجملة ومدلولها، على النحو الآتي:

١- جملة خبرية لفظاً ومعنىً.

٢- جملة إنشائية لفظاً ومعنىً.

٣- جملة خبرية لفظاً إنشائية معنىً.

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي(١٢/٤)، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة(٢٣٦).

٤- جملة إنشائية لفظاً خبرية معنىً»[١].

وقد اختُلف في تصنيف بعض الأساليب أخبرٌ هي أم إنشاء؟، من ذلك: التعجب، حيث عده بعضهم إنشاء، وعده آخرون من الأساليب الإخبارية، يقول ابن الشجري: «وجاز الإخبار بجملة التعجب؛ لأن التعجب ضربٌ من الخبر من حيث يدخله التصديق والتكذيب. ومثل ذلك الإخبار بـ(نِعْم) وفاعلها، في قولك: نعم الرجل زيد»[٢].

والخلاف نفسه يُلحَظ في (عسى)؛ حيث ذهب بعضهم إلى أنها خبر لا إنشاء، قال الخضري: «قال بعض المحققين: إن (عسى) لإنشاء الترجي، لكن دخول الاستفهام عليها، نحو: (فهل عسيتم)، ووقوعها خبراً لـ(إنّ) نحو:

إني عسيت صائماً

دليل على أنه فعل خبري»[٣].

وواضح أن معتمد الحكم على (عسى) بالخبرية في هذا القول الأخير أمرٌ لفظي، ولم يأخذ بدلالة الإنشاء والخبر، «وكان عليه أن ينازع في الحكمين، فيستدل على جواز دخول الاستفهام على الإنشاء، وجواز الإخبار عن (إنّ) به»[٤]، وبدلا من ذلك، استدل بهذه الأدلة اللفظية على خبرية (عسى)، وسيأتي تفصيل هذا الأمر في موضعه من هذا البحث بمشيئة الله.

---

(١) المدخل إلى دراسة النحو العربي(١٤٠).
(٢) أمالي ابن الشجري(١/ ٣٧).
(٣) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (١/ ٧٧).
(٤) الجملة العربية: تأليفها وأقسامها (١٧٢).

والذي يظهر أن هذه الأساليب وما أشبهها هي أخبار من حيث إنه يمكن تصديقها أو تكذيبها، ولكن قد تصبح إنشاء باعتبار آخر، وهو اعتبار نفسي انفعالي، كاستشعار التعظيم والتنزيه والتعجب ونحوها، فيكون خبرا باعتبار، وإنشاء باعتبار آخر[١].

كما اختُلف كذلك في النداء، حيث ذهب بعضهم إلى أنه قد يأتي خبراً من وجه، كأن تقول لشخص: يا فاسق، وهو ليس كذلك، فيكون بذلك خبراً لأنه يصح فيه التصديق والتكذيب؛ «فلذلك أوجب الفقهاء الحد على القاذف بهذا اللفظ، فإذا قلت: يا زيد، فليس بخبر؛ لامتناع التصديق والتكذيب فيه»[٢].

ولكن الذي يظهر أن من قال: يا فاسق، والمنادى لم يكن كذلك، لم يكذب في النداء، وإنما الكذب حاصل في وصف الإنسان المنادى بغير حقيقته، فليس هذا التكذيب بمخرج للنداء من حيز الإنشاء إلى حيز الخبر، ويحصل هذا في معظم أنواع الطلب إن لم يكن في كلها؛ فمن قال: كيف صديقك أحمد؟ وليس للمخاطَب صديق بهذا الاسم، والسائل يعرف ذلك، فليس الكذب في الاستفهام ذاته، وإنما هو في إطلاق اسم غير مطابق للمسؤول عنه، وقد يكون ذلك من باب الإيهام، أو لأي غرض آخر.

ومما يحسن التنبيه عليه في هذا الموضع أنه قد يعبر عن الخبر بلفظ الإنشاء، وعن الإنشاء بلفظ الخبر؛ فقد «وجدنا الفعل الدال على الخبر

(١) ينظر: المرجع السابق (١٧٣).

(٢) أمالي ابن الشجري (١/٣٨٩).

خرج عن الخبرية إلى غير الخبرية؛ ألا ترى إلى قولهم في: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ (١)، ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ (٢): إنه أمر في المعنى، فكذلك كان يكون الأمر يخرج من الأمرية إلى معنى الخبرية، وقد خرّج على ذلك قوله: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾(٣)»(٤). والعبرة في كل ذلك بمدلول العبارة لا بصورتها، والمرجع في تحديد ذلك ومتى يجوز ومتى لا يجوز، هو ما درج عليه العرب في استعمالهم، يقول أبو حيان: «والمرجوع في هذا إلى وضع العرب واستعمالها، فلو استعملت صيغة الأمر في الخبر الذي صيغته ليست مستقبلة بقرينة تدل على ذلك لساغ لها، كما استعملت صيغة الخبر الماضي في غير الخبر وغير زمانه، وذلك في الدعاء في نحو: غفر الله لك، إنه خرج عن الخبر وعن الزمان الماضي بقرينة استعماله في الدعاء، فكذلك كان يسوغ استعمال صيغة الأمر في غير الأمر وفي غير زمانه، وهو الاستقبال لقرينة تدل على ذلك»(٥).

على أن من الجمل ما يحتمل الخبر والإنشاء بحسب التقدير، يقول ابن هشام: «ومن الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبرية، فيختلف الحكم باختلاف التقدير، وله أمثلة؛ منها قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ

(١) سورة البقرة، آية (٢٢٨).

(٢) سورة البقرة، آية (٢٣٣).

(٣) سورة مريم، آية (٧٥).

(٤) التذييل والتكميل (١/ ٨٠).

(٥) التذييل والتكميل (١/ ٨٠- ٨١).

مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾[١]؛ فإن جملة: ﴿أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ تحتمل الدعاء، فتكون معترضة، والإخبارَ، فتكون صفة ثانية... »[٢].

فالتقدير هو المحدد للخبرية والإنشائية في الجملة، والحكم على الجملة بأحد الاحتمالين مرجعه أساسا إلى الدلالة، مع الاستعانة بالمبنى.

---

(١) سورة المائدة، آية (٢٣).

(٢) المغني (٥٦٢).

الإخبار بالجملة الإنشائية عن المبتدأ

الخبر هو الجزء الذي تحصل به أو بمتعلقه الفائدة التامة مع مبتدأ، وهو كل ما أُسنِد إلى المبتدأ أو حُدِّث به عنه، وبُنِي عليه(١). وكما يقع الخبر مفرداً، يقع جملة اسمية أو فعلية، وقد اختلف في وقوع الجملة الإنشائية خبراً للمبتدأ، على النحو الآتي:

أجاز سيبويه والجمهور أن تكون الجملة الواقعة خبراً إنشائية، كما جاز أن تكون خبرية؛ يقول سيبويه: «وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبدُالله اضربه، ابتدأتَ عبدالله فرفعته بالابتداء، ونبهتَ المخاطبَ له لتعرفه باسمه، ثم بنيتَ الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر»(٢). ونقل السيوطي عن ابن السيد البطليوسي الإجماع على إجازة ذلك(٣)، وهو أمر منتقض بما نشير إليه من الخلاف.

---

(١) ينظر: الكتاب (١/٢٣)، المقتضب(٤/١٢٦)، المقاصد الشافية(١/٦٢٠ وما بعدها)، ومما اختلف فيه في هذا الصدد: هل الخبر محل الفائدة ومعتمدها، أو هو الجزء المتم للفائدة؟ والذي يظهر رجحان الثاني؛ وممن ذهب إلى ذلك ابن مالك، الذي قال في الألفية:

والخبرُ الجزءُ المُتمُّ الفائده   كـ: الله بـرٌّ، والأيادي شاهده

(٢) الكتاب(١/١٣٨).

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر(٤/٦)، حيث قال ابن السيد: وأجاز النحويون بلا خلاف بينهم: زيد اضربه، وعمرو لا تشتمه، وزيد كم مرة رأيته؟ وعبدالله هل أكرمته، وزيد جزاه الله عني خيرا.

منع بعض النحويين مجيء خبر المبتدأ جملة إنشائية، ونُسب ذلك إلى ابن الأنباري[١]، كما نسب إلى بعض الكوفيين[٢]، وصرح به ابن السراج في نحو قوله: «المبتدأ ينبغي أن يكون خبره يجوز فيه الصدق والكذب، والأمر والنهي ليسا بخبرين، والدعاء كالأمر، وإنما قالوا: زيد قم إليه، وعمرو اضربْه اتساعا، كما قالوا: زيد هل ضربته؟ فسد الاستفهام مسد الخبر، وليس بخبر على الحقيقة»[٣].

ذهب بعض النحويين إلى أن الإخبار بالجملة الإنشائية جائز لكنه ضعيف، وممن قال بذلك ابن الشجري، يقول: «والجملتان الأمرية والنهيية يضعف الإخبار بهما»[٤]. وهو الرأي نفسه الذي صرح به العكبري في قوله: «فأما الأمر والنهي فضعيف جعلهما خبرا للمبتدأ»[٥]. على أن ابن الشجري استثنى جملة التعجب، فأجاز الإخبار بها عن المبتدأ؛ لأن التعجب عنده «ضرب من الخبر، من حيث يدخله

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب(٢/٤٩)، شرح الكافية للرضي(١/٢٧٣)، المقاصد الشافية(١/٦٢٦)، الهمع(١/٣١٥).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب(٢/٥٩)، شرح الكافية للرضي(١/٢٧٣)، وقد اقتصرت بعض المصادر على ذكر ابن الأنباري، في حين نصت أخرى على ابن الأنباري، وبعض الكوفيين. ولعل المقصود ببعض الكوفيين ابن الأنبار ي نفسه، ولعل ذلك ما حمل بعض المحققين على الاقتصار عليه، كما فعل الشاطبي.

(٣) الأصول في النحو(٢/١٧٢). وينظر: شرح الجمل لابن عصفور(١/٣٤٦)، المقاصد الشافية(١/٦٢٦).

(٤) أمالي ابن الشجري(٢/٨٠).

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب(١/١٣٥).

التصديق والتكذيب، ومثل ذلك الإخبار بـ(نعم) وفاعلها، في قولك: نعم الرجل زيد»[١].

نسب إلى أبي العباس ثعلب منع الإخبار عن المبتدأ بجملة القسم[٢]. ونقل السيوطي عن شيخه الكافيجي منع الإخبار بجملة ندائية نحو: زيد يا أخاه، والمصدرة بـ(لكن) أو (بل) أو (حتى)، وأشار إلى أن لا خلاف في ذلك[٣].

ومما يجب التنبيه عليه، أن الخلاف بين ابن السراج ومن وافقه والجمهور ليس في ورود أدلة مسموعة، جاء فيها الإخبار عن المبتدأ بجملة إنشائية، بل الخلاف في التخريج فحسب، حيث يذهب الجمهور إلى أن الجمل الطلبية هي الأخبار دون حاجة إلى التقدير، في حين يميل مخالفوهم إلى أن الجملة الطلبية الواقعة خبرا في الظاهر بحاجة إلى التقدير.

وقبل الإشارة إلى الخلاف في تخريج النصوص المسموعة، أورد جملة من النصوص النثرية والمنظومة التي وقعت فيها الجمل الإنشائية أخباراً؛ من ذلك وقوع الجملة الاستفهامية خبرا للمبتدأ، كما في قول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَلِقَآءِ ٱلْـَٔاخِرَةِ حَبِطَتْ أَعْمَـٰلُهُمْ ۚ هَلْ

(١) أمالي ابن الشجري(١/ ٣٧).

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي(١/ ٢٧٣)، المغني(٥٢٩)، همع الهوامع(١/ ٣١٥).

(٣) ينظر: همع الهوامع (١/ ٣١٥).

تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾[١]، حيث يجوز أن يكون الخبر جملة: ﴿هَلْ تُجْزَوْنَ﴾، وهي جملة استفهامية إنشائية[٢].

ومن ذلك أيضا قول الله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾[٣]، وقوله: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾[٤]، المبتدأ ﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾ و﴿ٱلْقَارِعَةُ﴾، والخبر الجملة الإنشائية: ﴿مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾، و﴿مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾[٥].

ومن أمثلة مجيء جملة الأمر خبرا للمبتدأ قول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[٦]، فالمبتدأ: ﴿ٱلَّذِينَ﴾، خبره جملة: ﴿فَبَشِّرْهُم﴾، وهي جملة طلبية لا خبرية.

ومن أدلة ذلك أيضا قول الله تعالى: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ﴾[٧]، حيث أخبر عن المبتدأ: ﴿رَّبُّ﴾

(١) سورة الأعراف، آية(١٤٧).

(٢) ينظر: الدر المصون(٥/٤٥٨).

(٣) سورة الحاقة، الآيتان(١- ٢).

(٤) سورة القارعة، الآيتان(١- ٢).

(٥) ينظر: البحر المحيط (١٠/٢٥٤).

(٦) سورة التوبة، آية (٣٤).

(٧) سورة مريم، آية (٦٥).

بجملة: ﴿فَٱعۡبُدۡهُ﴾. والإعراب نفسه يقال عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿هَٰذَا فَلۡيَذُوقُوهُ حَمِيمٞ وَغَسَّاقٞ﴾(٢)؛ حيث أخبر عن المبتدأ بجملة إنشائية على قول من يجيز زيادة الفاء في الخبر(٣).

وقول الله تعالى: ﴿هَٰذَا فَلۡيَذُوقُوهُ﴾(٤)، في ﴿هَٰذَا﴾ أوجه: أحدها: أن يكون مبتدأ، ويجوز أن يكون خبره جملة: ﴿فَلۡيَذُوقُوهُ﴾(٥)، وهي جملة إنشائية لا خبرية.

ومن الأمثلة على مجيء جملة النهي خبراً للمبتدأ قول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسۡجِدٗا ضِرَارٗا وَكُفۡرٗا وَتَفۡرِيقَۢا بَيۡنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَإِرۡصَادٗا لِّمَنۡ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبۡلُۚ وَلَيَحۡلِفُنَّ إِنۡ أَرَدۡنَآ إِلَّا ٱلۡحُسۡنَىٰۖ

---

(١) سورة الفرقان، آية (٥٩).

(٢) سورة ص، آية(٥٧).

(٣) أجاز زيادة الفاء في الخبر مطلقا الأخفش الأوسط، وأجاز الفراء ذلك بشرط أن يكون الخبر أمرا أو نهيا، كما في هذه الآيات، ومنع الخليل وسيبويه وعامة البصريين دخول الفاء على الخبر إلا إذا كان المبتدأ موصولاً أو شبيهاً بالموصول. (ينظر: الكتاب(١/١٣٨، ٣/١٠٢- ١٠٣)، كتاب معاني القرآن للأخفش (١/١٢٤- ١٢٥)، المقتضب(٣/١٩٥- ١٩٦)، ارتشاف الضرب (٢/٦٩).

(٤) سورة ص، آية (٥٧).

(٥) ينظر: الدر المصون (٩/٣٨٨).

﴿وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ ۝١٠٧ لَا تَقُمۡ فِيهِ أَبَدٗاۚ﴾[(1)]، المبتـــــــــــدأ: ﴿ٱلَّذِينَ﴾، قيل: خبره جملة: ﴿لَا تَقُمۡ فِيهِ أَبَدٗاۚ﴾، وهـي جملة طلبيـة، ونسب هذا القول إلى الكسائي[(2)].

ومن الشواهد القرآنيـة على مجيء جملة الدعاء خبراً للمبتدأ قول الله تعالى: ﴿بَلۡ أَنتُمۡ لَا مَرۡحَبَۢا بِكُمۡۖ﴾[(3)]، حيث أخبر عن المبتدأ: ﴿أَنتُمۡ﴾ بجملة إنشائية، وهـي: ﴿لَا مَرۡحَبَۢا بِكُمۡۖ﴾، وهـي جملة دعائية، والدعاء طلب[(4)].

ومن الشواهد التي جاءت فيها جملة القسم خبرا:

- قـول الله تعـالى: ﴿فَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي وَقَٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ لَأُكَفِّرَنَّ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ﴾[(5)]، فقوله: ﴿لَأُكَفِّرَنَّ﴾ جواب قسم محذوف، تقديره: والله لأكفرنّ، وهذا القسم وجوابه خبر لهذا المبتدأ، «وفي هذه الآية ونظائرها... رد على ثعلب حيث زعم أن الجملة القسمية لا تقع خبراً»[(6)].

---

(١) سورة التوبة، الآيتان (١٠٧- ١٠٨).

(٢) ينظر: البحر المحيط (٥/٥٠٣)، الدر المصون (٦/١١٩).

(٣) سورة ص، آية (٦٠).

(٤) ينظر: الدر المصون (٩/٣٩٢).

(٥) سورة آل عمران، آية (١٩٥).

(٦) الدر المصون(٣/٥٤٢).

- قول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةً﴾[1]، حيث أخبر عن المبتدأ بجملة القسم ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمۡ﴾. والإعراب نفسه يقال عن قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوٓاْ أَوۡ مَاتُواْ لَيَرۡزُقَنَّهُمُ ٱللَّهُ رِزۡقًا حَسَنًا﴾[2]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَا﴾[3].

ومن الأمثلة على مجيء الجملة التشبيهية خبراً، قول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيۡبًا كَأَن لَّمۡ يَغۡنَوۡاْ فِيهَا﴾[4]، حيث قيل في إعرابها: الموصول ﴿ٱلَّذِينَ﴾ في محل رفع بالابتداء، خبره الجملة التشبيهية بعده: ﴿كَأَن لَّمۡ يَغۡنَوۡاْ فِيهَا﴾[5].

ومن الشواهد الشعرية التي جاءت فيها جملة الخبر إنشائية:

- قول الشاعر:

قلب من عيل صبره كيف يَسْلُو   صاليا نار لوعة وغرام[6]

(١) سورة النحل، آية (٤١).

(٢) سورة الحج، آية (٥٨).

(٣) سورة العنكبوت، آية (٦٩).

(٤) سورة الأعراف، آية (٩٢).

(٥) ينظر: الدر المصون (٣٨٥/٥).

(٦) قائله رجل من طيء، ينظر: همع الهوامع(٣١٥/١)، حاشية يس الحمصي على التصريح على التوضيح(١٦٠/١)، الدرر اللوامع(١١/٢).

حيث أخبر عن المبتدأ (قلب) بالجملة الإنشائية (كيف يسلو؟)، وهي جملة استفهامية.

- قول عمرو بن الأهتم:

وجاري لا تُهينَنْهُ، وضَيْفي إذا أمسى وراءَ البيْتِ كورُ[1]

حيث أخبر عن المبتدأ بالجملة الإنشائية (لا تهينَنْهُ)، وهي دالة على النهي.

- قول عديّ بن زيد:

أرَواحٌ مُودِّعٌ أم بُكورُ أنتَ فانظرْ لأيّ ذاك تصيرُ[2]؟

حيث يجوز في إعرابه «أن يكون الضمير الظاهر (أنت) مبتدأ، خبره جملة (انظر)، وتكون الفاء زائدة كما حكاه أبو الحسن»[3].

ففي هذه الشواهد وغيرها جاءت الجمل الإنشائية في الظاهر أخباراً عن المبتدأ، وهو ما تمسك به من أجاز أن يكون الخبر جملة إنشائية.

أما من منع الإخبار عن المبتدأ بالجملة الطلبية، أو من ضعف ذلك، فمدار حجته على أن الخبر الذي يصلح لأن يخبر به عن المبتدأ ينبغي أن يكون مما يجوز فيه الصدق والكذب، كما نص على ذلك ابن

---

(١) ينظر: شرح اختيارات المفضل (١٦٤٦).

(٢) ينظر: ديوان عدي(٨٤)، الكتاب(١/١٤٠)، شرح الأبيات المشكلة الإعراب (٣٥٩)، الخصائص (١/١٣٢).

(٣) شرح الأبيات المشكلة الإعراب(٣٦٠- ٣٦١).

السراج[(١)]، ولعله أول من ذكر ذلك صراحة، ثم توالت أقوال من بعده مؤكدة المعنى ذاته، وممن نصوا على هذه العلة ابن الشجري في قوله: «والجملتان الأمرية والنهيية يضعف الإخبار بهما؛ لأن الخبر حقه أن يكون محتملا للتصديق والتكذيب»[(٢)]. والعبارة نفسها نجدها عند العكبري[(٣)] مع موافقته لابن الشجري في تضعيف – وليس منع – الإخبار بالجملة الإنشائية عن المبتدأ. كما نجد صداها لدى نحوي مغربي هو ابن عصفور، غير أنه لا يتابعهم في مذهبهم[(٤)]. وأشار الرضي إلى الحجة ذاتها بعد نسبته للقول إلى ابن الأنباري وبعض الكوفيين، وكأن هؤلاء أنفسهم هم أصحاب الحجة والقول في الوقت نفسه[(٥)]. ولم يغفل الرضي أن يصم حجة هؤلاء بالوهم.

أما عن النصوص المسموعة السابقة وما شاكلها، فقد خرجها المانعون والمضعّفون على تقدير محذوف. وقد لخص العكبريّ هذا المسلك في قوله: «وما جاء منه[(٦)] فهو متأول، تقديره: زيد أقول

(١) ينظر: الأصول في النحو(٢/ ١٧٢).

(٢) أمالي ابن الشجري(٢/ ٨٠). وقد نقل الأزهري قول ابن الشجري، وعلق عليه بقوله: ونوقش فيه. وأشار الشيخ يس في حاشيته على التصريح إلى أن وجه المناقشة أن الخبر المحتمل لما ذكر يقابل الإنشاء، أي الكلام الخبري لا خبر المبتدأ. (ينظر: التصريح وحاشية يس عليه(١/ ٢٩٨).

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب(١/ ١٣٥).

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور(١/ ٣٤٦- ٣٤٧).

(٥) ينظر: شرح الكافية(١/ ٢٣٧).

(٦) أي من الإخبار عن المبتدأ بالجملة الطلبية، نحو قولهم: زيدٌ اضربْه.

اضربه، وحذْف القول كثير. أو يكون التقدير: زيد واجب عليك ضربه، ثم قام الأمر مقام هذا القول»[١]. ومثله ما وقع في اللغة من التعبير عن الخبر بالإنشاء في بعض الشواهد، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[٢]، أي: فليمدنّ له.

ثم إن المسألة تقاس على أخرى قريبة الشبه بها، وهي الجملة الطلبية الواقعة صلةً أو صفةً؛ حيث يقدر القول فيها، «والخبر والصفة والصلة يجرين مجرىً واحداً»[٣].

وأشار الشاطبي إلى حجة أخرى للمانعين مدارها على المعنى وامتناع تقدير الجملة الواقعة خبراً إذا كانت طلبية بالمفرد، والحال أن الجملة الواقعة خبراً مؤوّلة بالمفرد، «كما تقول: زيد أبوه قائمٌ، فهو في تأويل: زيد قائم الأب، وكذلك: زيد يقوم، في تأويل: زيد قائمٌ، ولو حاولت تقدير الجملة الطلبية بمفرد لم يصحّ، لذهاب معنى الطلب إذا قدرت

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب(١/١٣٥).

(٢) سورة مريم: الآية(٧٥). وممن أثبت الدلالة عن الخبر بالإنشاء والعكس أبو حيان، وذكر أن المرجوع إليه في ذلك وضع العرب واستعمالها، رادا بذلك على ابن مالك الذي يفهم من كلامه أن كلا من الأمر والخبر لا يخرج عن بابه؛ إذ لا يتميز أحدهما من الآخر إلا بكونه أمرا أو خبراً. ينظر: التذييل والتكميل(١/٨٠).

(٣) المقاصد الشافية(١/٦٢٧).

قولك: زيدٌ[١] اضربه، بقولك: زيد مضروب، بخلاف الجملة الخبرية، فإن معناها لا يذهب بتصييرها بالتقدير إلى المفرد»[٢].

ومما رُدّت به أدلة المانعين والمضعّفين:

- أن اشتراط الخبرية في الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ، مأتاه الخلط بين الاصطلاحات، المتشابهة لفظاً، المختلفة من حيث الدلالة؛ لذلك وصف الرضي حجة المانعين بالوهم، ثم علق على ذلك بقوله: «وإنما أتوا من قبل إيهام لفظ خبر المبتدأ، وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب، كما أن الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا، ففي قولك: زيد عندك، يسمون الظرف خبراً، مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب»[٣].

- أن مما يقوي مذهب المجوزين إجماعهم على جواز مجيء الخبر مفرداً، مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب، فحملت الجملة عليه، يقول ابن عصفور: «قد أجمعنا على أن خبر المبتدأ يكون مفردا وإن لم يحتمل الصدق والكذب، فكذلك يسوغ في الجمل التي لا تحتمل

---

(١) في الأصل (زيداً) بالنصب، وهو خطأ؛ لأن الحديث عن الابتداء لا عن الاشتغال في هذا الموضع. ومما يؤسف له كثرة الأخطاء التي تعج بها بعض مجلدات كتاب قيّم مثل: المقاصد الشافية، مما يتطلب إعادة طباعته بعد العناية به وتعديل الأخطاء الكثيرة الواردة في طبعته الحالية، وبعض هذه الأخطاء يحيل المعنى ويحرفه تحريفا كاملا.

(٢) المقاصد الشافية(١/٦٢٦).

(٣) شرح الكافية للرضي(١/٢٣٧).

الصدق والكذب أن تقع أخبارا للمبتدأ كما وقع المفرد، ولا يحتاج إلى تكلف إضمار القول، فالخبر إذن لفظ يقال بالاشتراك»[١].

- إن وقوع الخبر مفرداً طلبياً ثابت باتفاق بين النحويين؛ حيث يجوز أن يقال: أين أنتَ؟ فيكون المفرد الدال على الاستفهام خبرا للضمير (أنت)، «فلا يمتنع قياس الجملة الطلبية على هذا لو كان غير مسموع، فكيف وهو مسموع من لسان العرب؟»[٢].

- أنه لا يبعد تأويل الجملة الطلبية الواقعة خبرا للمبتدأ بما يحتمل الصدق والكذب؛ فيمكن تأويل نحو: الضيف لا تهنه، بقولنا: الضيف مطلوب عدم إهانته، و«إذا وقعت الجملة الإنشائية خبرا، طلباً كانت أو غيره، لم تكن خبريتها عن المبتدأ باعتبار نفس معناها لقيامها بالطالب والمنشئ لا بالمبتدأ، بل باعتبار تعلق معناها بالمبتدأ، فإذا قلت: زيد اضربه، فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم، وليس حالاً من أحوال زيد، إلا باعتبار تعلقه به، وبهذا الاعتبار كانت الجملة خبرا عنه، فكأنه قيل: زيد مطلوب ضربه، أو مستحق لأن يطلب ضربه، وبه أيضا صح احتمال الكلام للصدق والكذب»[٣].

---

(١) شرح الجمل(١/٣٤٧).

(٢) التذييل والتكميل(٤/٢٧). وينظر: المقاصد الشافية(١/٦٢٧).

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك(١/١٩).

- أن مما يقوي قول المجيزين ويضعف رأي المانعين، اتفاق النحويين على إجازة الرفع في نحو: أما زيدٌ فلا تهن، على أن المرفوع مبتدأ، والجملة الطلبية خبر[1].

- أن تقدير إضمار القول ليكون خبراً فيما وقعت فيه الجملة الطلبية خبراً في الظاهر، هذا التقدير إضافة إلى معارضته لما اشتهر من أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه، لا يخلو من بعد من حيث المعنى الذي يؤدي إليه التقدير، «لأن معنى: زيدٌ اضربه، هو معنى: اضرب زيدا من غير فرق، وأنت لو قلت: زيدٌ مقول فيه: اضربه، لكان مخالفاً لمعنى: اضربه. فقد أوقعهم هذا التقدير في مثل ما فروا منه»[2].

- أن تشبيه الخبر بالصلة والصفة غير مسلم في هذا الموضع؛ «إذ المعنى على تقدير القول فيهما مستقيم وموافق للمعنى المراد، وهو في الخبر مخالف للمعنى المراد، فلا قياسَ مع وجود الفارق»[3].

- أنه إذا لزم تأويل الجملة الواقعة خبراً بالمفرد، فليس من الممتنع أن تكون الجملة الطلبية الواقعة خبراً موضوعةً موضع مفرد يفيد الأمر والاستفهام ومعاني الطلب الأخرى، «وإن لم ينطق به على ذلك

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي(١/٢٣٨).

(٢)المقاصد الشافية(١/٦٢٨).

(٣) المرجع السابق.

المعنى استغناءً بهذا الذي نُطق به، وله نظائر كثيرة، كالتعجب والنداء، وما أشبههما»[1].

بعد هذه الوقفة عند أهم الأدلة التي استند إليها أصحاب كل قول في تقرير أقوالهم، والإجمال للردود التي رد بها بعضهم ردود بعض، يظهر لي أن التمسك بالظاهر في هذه المسألة أولى وأسلم؛ فيجوز الإخبار بالجملة الإنشائية عن المبتدأ، كما يجوز الإخبار عنه بالجملة الخبرية على حد سواء، ولا حاجة إلى التقدير والتأويل، وإذا كان المعنى هو الذي يصلح الكلام ويحيله، فلا شيء يفسد المعنى إذا بُني الخبر – بعبارة صاحب الكتاب- على مبتدأ، وكان الخبر جملة أمر أو نهي أو استفهام، أو غير ذلك من أساليب الإنشاء، وكثرة النصوص المسموعة التي جاءت في ظاهرها كذلك تدعم هذا الترجيح، من غير حاجة إلى تأويل أو تقدير، ويكفي دليلا على صحة مذهب الجمهور استعمال الناطقين باللغة، ولا حجة تعلو على ما تواتر من استعمالهم.

(١) المرجع السابق(١/٦٢٩).

الإخبار بالجملة الإنشائية
عن الأفعال الناسخة

يظهر أن اختلاف النحويين في الإخبار بالجملة الإنشائية عن المبتدأ لم ينعكس على مسألة الإخبار بالجملة نفسها عن الأفعال الناسخة (كان) وأخواتها، حيث يبدو أن الإجماع حاصل على امتناع الإخبار بالجملة الإنشائية في هذا الباب، مع أن أصل خبر (كان) وأخواتها هو خبر المبتدأ؛ لأن هذه الأفعال تدخل على الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر)، فترفع المبتدأ «ويسمى اسماً أو فاعلاً، وتنصب خبره، ويسمى خبراً أو مفعولاً»[1].

لكن مما يجب الإشارة إليه، أن عبارات النحويين اختلفت في هذه المسألة اختلافاً يسيراً؛ حيث منع بعضهم الإخبار بالجملة الإنشائية في باب (كان) وأخواتها مطلقاً، ومال آخرون إلى أن الإخبار عن (كان) وأخواتها بالجملة الإنشائية نادر.

فمن المانعين مطلقا ابن عصفور الذي يقول عن هذه الأفعال: «وما كان خبر مبتدأ كان خبراً لها، إلا الجملة غير المحتملة للصدق والكذب، فإنها لا تكون أخباراً لهذه الأفعال، فلا تقول: كان زيد

(١) شرح التسهيل لابن مالك(٣٣٧/١). وقد أشار ابن مالك إلى أن الشائع في عرف النحويين التعبير عن مرفوع هذا الباب ومنصوبه باسم وخبر، وعبر سيبويه عنهما باسم الفاعل واسم المفعول، وكذا فعل المبرد، ثم عقب على ذلك بدعوته لاختيار المصطلح الأشهر فقال: وأي التعبيرين استعمل النحوي أصاب، ولكن الاستعمال الأشهر أولى.

هـل ضـربته؟ ولا: أصبح زيـد اضربْـه، ولا: أصبح زيـد لعلـه قـائم»[١].
والمعنى نفسه عبر عنه الرضي[٢]، وغيره[٣].

وممن نص على أن مجيء الجملة الإنشائية خبراً لـ(كان) أو إحدى أخواتها نادر ابن مالك؛ حيث يقول: «وقول من قال:

وكُـونـي بالمـكارم ذكّـريني[٤]

نادر؛ لأن الخبر فيه جملة طلبية»[٥].

وقد خُرج هذا البيت (النادر) عدة تخريجات؛ منها:

- أن الجملة الإنشائية (ذكريني) مؤوَّلة بالخبر، قال ابن جني بعد أن أورد البيت: «أي: وكُوني بالمكارم مذكّرة. وغير منكر أن يقع لفظ الأمر موقع الخبر؛ ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[٦]، أي: فليمدنّ له»[٧].

---

(١) شرح الجمل(١/٢٩٧).
(٢) ينظر: شرح الكافية(٤/٢٠٢).
(٣) كالسيوطي (ينظر: الهمع١/٣٦٠).
(٤) صدر بيت لشاعر جاهلي من بني نهشل، وعجز البيت:
ودُلّـي دلَّ ماجـدةٍ صَـناعِ
ينظر: النوادر(٢٠٦، ٢١٠)، شرح الأبيات المشكلة(٣٦١)، سر صناعة الإعراب(٣٨٩)، شرح التسهيل(١/٣٣٦)، خزانة الأدب(٩/٢٦٢).
(٥) شرح التسهيل(١/٣٣٦).
(٦) سورة مريم، الآية (٧٥).
(٧) سر صناعة الإعراب(٣٨٩). وقد علق ابن عصفور على وضع الأمر موضع الخبر بقوله: «ولذلك قل مجيئه؛ لأن وضع الخبر لا يكثر، ولا يقاس عليه» (شرح الجمل١/٣٨٠).

- أن الجملة الطلبية (ذكريني) مقول لقول محذوف، نقل البغدادي عن علي بن سليمان الأخفش قوله في حواشيه على النوادر: «قوله: كوني بالمكارم ذكريني، تقديره: كوني ممن أقول له: ذكرني إذا سهوت، فجرى هذا على الحكاية»[(١)].

- وأجاز بعضهم أن يكون خبر (كان) محذوفاً، وجملة (ذكريني) أمراً مستأنفاً، كأنه قال: كوني بالمكارم مذكرةً ذكريني[(٢)].

ومما عُلل به منع مجيء الجملة الإنشائية خبراً لـ(كان) أو إحدى أخواتها: تناقض الكلام في حال الإخبار بالجمل الإنشائية عن هذه الأفعال الناسخة؛ «وذلك أن الجملة المحتملة للصدق والكذب مقتضاها الطلب، والطلب واقع وقت التلفظ بها، وهذه الأفعال تدل على المضي أو الاستقبال، فلا يمكن لذلك أن تجعل أخباراً لهذه الأفعال»[(٣)].

وليس بعيدا من ذلك ما ذهب إليه الرضي من أن هذه الأفعال «صفات لمصادر أخبارها في الحقيقة؛ ألا ترى أن معنى: كان زيد قائما: لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي، ومعنى: صار زيد قائما: لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد أن لم يكن...، في كل منها

(١) خزانة الأدب(٩/٢٦٨).

(٢) نسب البغدادي هذا التخريج إلى السخاوي. ينظر: المرجع السابق.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور(١/٣٨٠). وينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير(٢/٧٧٥).

معنى الكون مع قيد آخر»[١]. ثم يوضح أن أخبار هذه الأفعال لا تخلو من أن تكون خبرية أو طلبية؛ «فإن كانت طلبية[٢] تناقض الكلام؛ لأن هذه الأفعال، لكونها صفة لمصدر خبرها، تدل على أن المصدر مخبر عنه بالحصول في أحد الأزمنة الثلاثة، والطلب في الخبر، يدل على أنه غير محكوم عليه بالحصول في أحدها، فيتناقض»[٣].

ثم قد تكون هذه الأفعال ذاتها طلبية مع أخبارها، فعندئذ يكتفى «بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في أخبارها إن كان الطلبان متساويين؛ إذ الطلب فيها طلبٌ في أخبارها، تقول: كنْ قائماً، أي: قُمْ، وهل يكون قائما؟ أي: هل يقوم؟»[٤].

ولا يغفل الرضي الإشارة إلى القسم الثاني، وهو ما إذا لم يتساو الطلبان، المدلول على الأول منهما بالفعل الناسخ، وعلى الآخر بجملة الخبر، فإن ذلك يؤدي إلى فساد الكلام وإحالته، يقول: «أما إذا اختلف الطلبان، بأن يكون أحدهما أمراً، مثلا، والآخر استفهاماً، نحو كوني هل ضربتِ؟ اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة، وهو محال»[٥].

(١) شرح الكافية للرضي(٤/٢٠٢). وقد نقل هذا الصبان في حاشيته على الأشموني(١/٢٢٦).

(٢) في الأصل: فإن كانت خبرية. وهو خطأ بيّن.

(٣) المرجعان السابقان.

(٤) المرجعان السابقان.

(٥) المرجعان السابقان.

ومع هذا الاتفاق الذي يكاد يبلغ الإجماع على منع الإخبار بالجملة الإنشائية عن (كان) وأخواتها، فإني أرى أن قول الشاعر الجاهلي قد يفتح منفذاً – وإن كان ضيقاً – لمن يرى إجازة المسألة جوازاً مقيداً بصحة المعنى ووضوحه للمتلقي، والمعنى هو الذي يصلح الكلام أو يفسده، يقول ابن جني: «وعلى كل حال فإذا كان الكلام إنما يصلحه أو يفسده معناه، وكان هذا معنى صحيحاً مستقيماً لم أَرَ به بأساً»[1].

ولعل مما يدعم هذا الترجيح ما أشار إليه أبو عليّ الشلوبين عند تناوله للمسألة، حيث قال: «وقد جاز ذلك فيما يصلح معناه معها»[2]. ثم أورد قول الشاعر السابق، فالمنع والإجازة مرجعهما إلى المعنى، وقد يتطلب المقام أحياناً استعمالاً تقصر عن الوفاء به العبارة المعتادة؛ فعبارة (كوني ذكريني) لا يمكن الوفاء بجميع ظلالها المعنوية بقولنا: كوني مذكرة لي، فقد يتطلب المعنى أحيانا أن يقال مثلا: كان الرجل يغفر الله له! ويكون المراد بجملة الخبر الدعاء، وهي جملة إنشائية لا محالة وإن كان لفظها لفظ الخبر، والمقام عادة يحدد المعنى المراد إبلاغه للسامع بمثل هذه العبارات. وقد يجوز أن يقال مثلا: كان الناس هل رأيت اجتماع الحجيج في صعيد عرفة؟ للإشارة إلى كثرة هؤلاء الناس المتحدث عنهم، فكأنهم في كثرتهم وازدحامهم يشبهون حال الحجيج وازدحامهم على صعيد عرفة، والكلام ليس

(١) الخصائص(٢/٤٣٣).

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير(٢/٧٧٥).

نمطاً واحدا، بل هو مستويات، يكون في أحدها « مفهوما واضحاً يخترقه الذهن إلى المدلول مباشرة... وهو في المستوى الثاني، أي عندما يخرج إلى الإمتاع، كاللغز لا بد من معالجته لوُلوجه واستكناه معناه، فيتوسل بالبنية التركيبية والصوتية وغيرهما فيه... وإلى هذا الصنف ينتمي النص الأدبي»[١].

أما نحو قول المتعجب: كان محمد أحسِنْ بخلقه! وأصبح عمر نعم القائد! عند من يرى أن جملة التعجب من الجمل الإنشائية، فإن هذه الأمثلة وما أشبهها أسهل مأتى، وأقرب مورداً.

وكثيرا ما يتكئ النحويون في ترجيحاتهم على المعنى؛ من ذلك ما ذكره الرضي في رده على من منع مجيء اسم الاستفهام خبراً لـ(ليس)، يقول: «... وإن منعاه لأدائه إلى المحال، من حيث المعنى، لأن زيدا[٢]، لا يجوز أن يكون في جميع الأمكنة، فالجواب أن ذلك على سبيل المبالغة، ويُفرَض ذلك في غير المستحيل»[٣].

ولعل مما يستأنس به في هذا الترجيح كذلك، إضافة إلى مقتضيات المعنى، جواز مجيء خبر هذه الأفعال مفرداً طلبياً، نحو: أين كان الرجل؟ وأيُّهم كان محمد؟ مما يقوي إجازة القياس عليه بأن يكون الخبر جملة طلبية، وإن لم يسمع ذلك إلا نادراً، يقول ابن مالك

---

(١) دراسة في البلاغة العربية، نحو رؤية جديدة (١٦).

(٢) في قوله: أين ليس زيد؟.

(٣) شرح الكافية(٤/ ٢٠٤).

في موضع شبيه بهذا الموضع: «إن وقوع الخبر مفردا طلبيا... ثابت باتفاق، فلا يمتنع ثبوته جملة طلبية بالقياس لو كان غير مسموع»[١].

ومن النصوص المسموعة القليلة التي ورد فيها الخبر جملة إنشائية في هذا الباب، قول حسان بن ثابت رضي الله عنه:

ألسْتُ بنعمَ الجار يُؤْلفُ بيتهُ أخا قلّةٍ، أو مُعدِمَ المالِ، مُصْرِما[٢]

(١) شرح التسهيل(١/ ٣١٠). وانظر: التذييل والتكميل(٤/ ٢٧)، المقاصد الشافية (٢/ ٦٢٧).

(٢) ينظر: ديوان حسان(١٢٨)، الإنصاف(١/ ٩٧)، خزانة الأدب(٩/ ٣٨٩).

الإخبار بالجملة الإنشائية عن الحروف الناسخة

كما اختُلف في الإخبار بالجملة الإنشائية عن المبتدأ، اختلف النحويون في مجيء الجملة الإنشائية خبرا لـ(إنّ) وأخواتها من الحروف الناسخة، ويمكن تلخيص الأقوال في هذه المسألة على النحو الآتي:

- يجوز أن تكون الجملة الإنشائية خبرا لهذه الحروف، وهذه الإجازة عامة، شاملة لجميع الحروف من غير تفريق بينها؛ وهو ما يفهم من ظاهر القول الذي نقله أبو حيان عن ابن عصفور في شرحه الصغير لكتاب الجمل: «أما الجملة غير المحتملة للصدق والكذب ففي وقوعها خبراً لهذه الحروف خلاف، والصحيح أنها تقع في موضع خبرها»[1]. ومما يؤكد أن القول بالجواز عام في جميع الحروف عند ابن عصفور، ما عقب به أبو حيان نفسه بعد إيراده لهذا القول؛ حيث قال: «وينبغي أن يخص الخلاف بـ(إنّ) وحدها؛ إذ هو مورد السماع»[2].

- ذهب آخرون إلى أنه يشترط في الجملة الواقعة خبراً لهذه الحروف أن تكون خبرية، ويمتنع أن تكون جملة إنشائية؛ وممن ذهب إلى ذلك ابن عصفور نفسه في شرحه الكبير على جمل الزجاجي؛ حيث يقول عن هذه الحروف: «وما كان خبر المبتدأ، كان خبراً لها إلا اسم الاستفهام و(كم) الخبرية، وكل جملة غير محتملة للصدق

(١) التذييل والتكميل(٥/٣٣)، ارتشاف الضرب(٢/١٣٢).

(٢) المرجعان السابقان.

والكذب»[1]. وهو اختيار أبي حيان، يقول: «(إنّ) وأخواتها لا يجوز أن يقع خبراً لها من الجمل إلا الجمل الخبرية، وهي التي تحتمل الصدق والكذب، هذا على الصحيح، وفي ذلك خلاف ضعيف»[2]. ونسب أبو حيان النص على القول نفسه إلى شيوخه[3].

- ذهب بعض النحويين إلى إجازة أن تكون الجملة الإنشائية خبراً لـ(إنّ) وحدها، ويظهر أنهم يمنعون ذلك مع باقي الحروف الناسخة؛ ونسب القول بذلك إلى هشام بن معاوية الضرير[4]، كما ذهب إلى ذلك أبو علي الفارسي[5]، وتلميذه ابن جني، الذي يقول: «فإن قيل: فهل يجوز أن تقول: إن زيدا ليضربْ، فتجعل خبر إن أمراً حتى تخاف التباسه بالخبر في قولك: إن زيدا لَيضربُ؟ فالجواب: أن ذلك جائز، وقد جاء به الشاعر، فجعل خبر (إنّ)، وخبر المبتدأ، وخبر (كان)،

---

(١) شرح الجمل(١/٤٢٨). وينظر: المرجعان السابقان.

(٢) البحر المحيط(٢/٥٧١).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل(٥/٣٣)، ارتشاف الضرب(٢/١٣٢)، همع الهوامع(١/٤٣٣). وظاهر عبارة ابن هشام تشير إلى أن النحويين مجتمعون على منع وقوع الطلبية خبرا لـ(إنّ)، وكأنه بذلك ينفي ما في المسألة من خلاف؛ لذلك عقب البغدادي – محقاً – على ما ذهب إليه ابن هشام بقوله: ولم يصب ابن هشام في النقل عن النحويين أنهم منعوا وقوع الطلبية خبراً لها. (خزانة الأدب١٠/٢٤٧. وينظر: المغني٧٦١).

(٤) ينظر: البحر المحيط(٢/٥٧١).

(٥) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب(٣٦١)، أمالي ابن الشجري(٢/٨٠- ٨١) .

ونحو ذلك أمراً لا يحتمل الصدق والكذب...، والنهي كالأمر في هذا»[١].

- ذهب بعض النحويين إلى إجازة المسألة مع (إنّ) و(لكنّ) فقط، ومنعها مع باقي الحروف، وهذا مذهب الرضي، الذي يقول عن هذين الحرفين: «وأما الجملة الطلبية، كالأمر والنهي والدعاء، والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني، ونحو ذلك، فلا أرى منعاً من وقوعها خبراً لهما»[٢].

- خصّ بعض النحويين إجازة وقوع الخبر جملة طلبية بـ(أنْ) المخففة وحدها، على أن يكون خبرها جملة دعائية، وممن ذهب إلى ذلك ابن هشام، حيث يقول: «وينبغي أن يستثنى من منع ذلك في خبري (إنّ) وضمير الشأن، خبر (أنّ) المفتوحة إذا خُففت، فإنه يجوز أن يكون جملة دعائية»[٣].

هذه أهم الأقوال التي وقفت عليها في هذه المسألة، ومما استدل به من أجاز مجيء الجملة الإنشائية خبراً في هذا الباب:

- قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ حَقٍّ وَيَقۡتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡقِسۡطِ مِنَ ٱلنَّاسِ

(١) سر صناعة الإعراب (٢٨٨/١).

(٢) شرح الكافية (٣٣٧/٤- ٣٣٨).

(٣) المغني (٧٦٢).

﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[(١)]، فقد وقعت الجملة الطلبية (فبشرهم بعذاب أليم) خبراً لـ(إنّ). ومما يستغرب عدم الإشارة إلى هذه الآية عند عرض النحاة والمعربين للقرآن لهذه المسألة، حتى علق محمد عبدالخالق عضيمة على ذلك – محقاً – بقوله: «لم أجد أحدا من النحويين احتج بهذه الآية على جواز وقوع الجملة الطلبية خبرا لـ(إنّ). تكلم الزمخشري، والأنباري، والعكبري، وأبو حيان عن دخول الفاء في خبر (إنّ)، وما الذي سوغ ذلك، ولم يعرضوا للحديث عن وقوع الطلبية خبراً لـ(إنّ)»[(٢)].

- قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾[(٣)]، وقوله: ﴿إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾[(٤)]، حيث جاءت الجملة المصدرة بـ(نعم) و(بئس) خبراً لـ(إنّ) في الآيتين[(٥)].

---

(١) سورة آل عمران، الآية (٢١).

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم(١/ ٥٢٣).

(٣) سورة النساء، الآية (٥٨).

(٤) سورة التوبة، الآية(٩)، والمجادلة، الآية(١٥)، والمنافقون، الآية(٢).

(٥) لم يستدل بعض النحويين بهاتين الآيتين على جواز الإخبار بالجملة الإنشائية عن (إنّ)، بل على العكس من ذلك، استدل على أن جملة التعجب ليست إنشائية بل خبرية، والدليل وقوعها خبرا لهذه الحروف التي يشترط في خبرها أن يكون جملة خبرية. (ينظر: أمالي ابن الشجري١ /٣٦).

- قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ ۚ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم﴾[١]؛ في خبر ﴿إِنَّ﴾ وجهان: أحدهما: كلمة ﴿عُصْبَةٌ﴾، و﴿مِّنكُمْ﴾: صفته، والثاني: أن الخبر جملة ﴿لَا تَحْسَبُوهُ﴾، وهي جملة طلبية، ويكون ﴿عُصْبَةٌ﴾ بدلاً من فاعل ﴿جَآءُو﴾. قال ابن عطية: «وهذا أنسق في المعنى، وأكثر فائدة من أن يكون (عصبة) خبر (إنّ)»[٢].

- قول الله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾[٣]، حيث قيل في ﴿أَنْ﴾ الثانية: إنها محتملة لأن تكون مصدرية مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن المحذوف، وخبرها: جملة (أنذر)، وهي جملة طلبية إنشائية[٤].

- قول الله تعالى: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾[٥]، قرأها نافع بتخفيف ﴿أَنَّ﴾، و﴿غَضَبَ﴾ فعلاً ماضياً، ولفظ الجلالة فاعله،

---

(١) سورة النور، الآية (١١).

(٢) المحرر الوجيز(١١/٢٧٨). وينظر: البحر المحيط(٨/٢٠)، الدر المصون(٨/٣٨٧-٣٨٨).

(٣) سورة يونس، الآية(٢).

(٤) ينظر: البحر المحيط(٦/٩)، الدر المصون(٦/١٤٥).

(٥) سورة النور، الآية(١٠).

فتكون الجملة الطلبية الدعائية واقعةً خبراً لـ(أنْ) المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن المحذوف[١].

- قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِىَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾[٢]، حيث قيل: ﴿أَنْ﴾ مخففة من الثقيلة، اسمها ضمير الشأن، وخبرها الجملة الدعائية ﴿بُورِكَ﴾[٣].

- ومن الأدلة المسموعة من غير القرآن ما رواه ابن هشام من قول بعض العرب: أما أن جزاكَ اللهُ خيراً[٤]، حيث أخبر عن (أنْ) المخففة من الثقيلة بالجملة الدعائية الإنشائية: جزاك الله خيرا.

- ومن الشواهد المسموعة أيضا قول الشاعر:

إن الذين قتلْتُمْ أمْسِ سيّدَهم ... لا تحْسبوا ليْلَهم عن ليْلِكم ناما[٥]

حيث جاءت جملة النهي(لا تحسبوا) خبراً لـ(إنّ).

- قول الجُميْح الأسديّ:

ولوْ أصابتْ لقالتْ وهْيَ صادقةٌ ... إنّ الرياضةَ لا تُنْصِبْكَ للشيبِ[١]

---

(١) ينظر: إتحاف فضلاء البشر(٢/٢٩٣)، البحر المحيط(٨/١٧)، الدر المصون(٨/٣٨٦- ٣٨٧).

(٢) سورة النمل، الآية(٨).

(٣) ينظر: البحر المحيط(٨/٢١١)، الدر المصون(٨/٣٨٨، ٥٧٣).

(٤) ينظر: المغني(٧٦٣)، حاشية الدسوقي على المغني(٣/٣٠٥).

(٥) قائله أبو مكعت أخو بني سعد بن مالك، ينظر: أمالي ابن الشجري(٢/٨٠)، المغني(٧٦٢)، التذييل والتكميل(٥/٣٣)، التصريح على التوضيح(١/٢٩٨)، خزانة الأدب(١٠/٢٤٧، ٢٥٠).

حيث جاءت الجملة الإنشائية الطلبية (لا تتصبك) خبراً لـ(إنّ)[٢].

- قول رؤبة:

أكثـرتَ في العـذْلِ مُلِحّـاً دائِمـا لا تُكْثِـرنْ إنّـي عِـسيْتُ صـائِما[٣]

حيث أخبر عن (إنّ) بجملة (عسيت صائما).

- قول سحيم بن وثيل اليربوعي:

إنّـي إذا مـا القـومُ كـانوا أنْجِـيَهْ واضـطرب القـومُ اضـطرابَ الأرشِيَـهْ

هنـاكَ أوْصـيني ولا توصـي بيَـهْ[٤]

حيث أخبر عن (إنّ) بالجملة الإنشائية: (أوصيني)، و(هناك) متعلق بهذه الجملة[٥].

أما من منع مجيء الجملة الإنشائية خبراً لهذه الحروف، فحجته أن معاني هذه الحروف مناقضة للغرض من الجملة الإنشائية، يقول ابن عصفور: «وإنما لم تقع الجمل غير المحتملة للصدق والكذب أخباراً لهذه الحروف؛ لمناقضة معناها لمعاني هذه الحروف»[٦].

---

(١) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب(٣٦١)، سر صناعة الإعراب(١/٣٨٨)، أمالي ابن الشجري(٢/٨١)، شرح الجمل لابن عصفور(١/٤٢٨)، التذييل والتكميل(٥/٣٣)، خزانة الأدب (١٠/٢٤٦).

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب(١/٣٨٨).

(٣) ينظر: ملحقات ديوان رؤبة(١٨٥)، الخصائص(١/٩٨)، شرح المفصل(٧/١٤)، خزانة الأدب(٩/٣١٦، ٣١٧).

(٤) ينظر الرجز في: نوادر أبي زيد(١١)، المغني(٧٦٢)، خزانة الأدب(١٠/٢٤٧) .

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي على المغني(٣/٣٠٥).

(٦) شرح الجمل لابن عصفور(١/٤٢٨).

ولتوضيح ذلك، يشير ابن عصفور إلى أن هذا النوع من الجمل لا يقع خبراً لـ(إنّ) و(أنّ)؛ «لأن هذه الأحرف للتأكيد، ولا يؤكد إلا ما يحتمل أن يكون وأن لا يكون في حق المخاطب، وأما ما قد ثبت واستقر في حق المخاطب، فلا فائدة فيه، والطلب في هذه الجمل ثابت عند المخاطب. ولم تقع خبراً لـ(كأنّ)؛ لأنها للتشبيه، فإذا قلت: كأنّ زيداً اضربْه، يكون مشبها بزيد بطلب الضرب، ولا يتصور ذلك»[١].

ومثل هذا يقال عن (ليت) و(لعل)؛ فالطلب في الجملة الإنشائية نحو (أكرِمْ) ثابت، «والتمني والترجي إنما يكون لما لا يثبت، وأما ما قد ثبت فلا فائدة في ترجيه وتمنيه»[٢]. وقريب من هذا ما علل به الرضي لامتناع مجيء خبر (ليت) و(لعل) جملة إنشائية؛ فهما «لطلب مضمون الخبر، فلا يتوجه إلى ذلك المضمون طلب آخر، إذ لا يجتمع طلبان على مطلوب واحد»[٣].

أما (كأنّ)، فالإخبار عنها بالجملة الإنشائية «لا يتصور»[٤]؛ وذلك لأنّ «خبرها أبدا مفرد، لأنه مشبه به... وهو إما ذات مذكورة شُبّه بها الاسم، نحو: كأن زيدا أسد، أو مقدرة، قامت الصفة مقامها، نحو:

(١) المرجع السابق(١/٤٢٩).

(٢) المرجع السابق.

(٣) شرح الكافية(٤/٣٣٧).

(٤) شرح الجمل لابن عصفور(١/٤٢٩).

كأنك قائم، وكأنك قمت، أو تقوم... والصفة القائمة مقام ذلك الخبر المفرد لا تكون إلا خبرية؛ لأن النعت... لا يكون طلبياً»[١].

أما الأدلة المسموعة السابقة وما أشبهها، فقد خرجها المانعون على تقدير قول محذوف يقع خبراً لـ(إنّ)، والجمل الإنشائية معمولة لهذا القول المحذوف، فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المعمول، والقول «كثيراً ما يضمر»[٢].

كما قيل: إن الجملة الإنشائية في الشواهد السابقة مؤوّلة بالخبرية، فالأصل في الخبر في بيت أبي مكعت السابق: لا تحسبون، بتأويل (لا) الناهية بالنافية، والنهي واقع موقع النفي[٣].

ومن أجاز الإخبار بالجملة الإنشائية عن (إنّ) وحدها، فحجته أن السماع الوارد يخص هذا الحرف؛ لذلك قال أبو حيان: «وينبغي أن يخص الخلاف بـ(إنّ) وحدها؛ إذ هو مورد السماع»[٤]. ثم إن الجواز إنما هو حمل على خبر المبتدأ، فكما جاز مجيء الجملة الطلبية خبراً للمبتدأ، جاز كذلك مجيئها خبراً لـ(إنّ)، وهو ما عبر عنه الرضي عند حديثه عن الإخبار بالجملة الإنشائية عن (إنّ) و(لكنّ) - بقوله: «فلا أرى منعاً من وقوعها خبراً لهما، كما في خبر المبتدأ، وإن كان قليلاً»[٥].

---

(١) شرح الكافية للرضي(٤/٣٣٧).

(٢) شرح الجمل لابن عصفور(١/٤٢٨)، التذييل والتكميل(٥/٣٤).

(٣) ينظر: حاشية الدسوقي على المغني(٣/٣٠٥).

(٤) التذييل والتكميل(٥/٣٣).

(٥) شرح الكافية للرضي(٤/٣٣٨).

والذي يظهر أن هذا القول الأخير للرضيّ في إجازته الإخبار بالجملة الإنشائية عن هذين الحرفين أولى بالقبول. ويترجح عندي أن لا مانع من إلحاق (أنّ) المفتوحة بـ(إنّ) المكسورة في ذلك لاشتراكهما في المعنى. فبالإضافة للأدلة المسموعة السابقة، لا يأبى المعنى الإخبار بالجملة الإنشائية عن هذه الأحرف بل ربما كان الإخبار بذلك أقوى دلالة على المعنى المراد، وإن كان الشائع الكثير أنه إذا أخبر عن هذه الأحرف بالجملة، أن تكون هذه الجملة خبرية، فلا مانع من أن يقال: إنّ فلاناً لا تُهنْه، وإنّ الرجل هل أكرمته؟ والأمر مع (لكنّ) أقرب مورداً وأسوغ؛ كأن يقال: لا تصاحب الجاهل لكنّ العالم صاحِبْه، وأعط الكريم لكنّ اللئيم لا تُكْرِمْه، وفلان لئيم لكنّ محمدا ما أكرمه! وهكذا.

أما ما ذكره ابن عصفور من مناقضة معاني هذه الأحرف لمعاني الجمل الإنشائية، فهو غير مسلم؛ لأن غاية ما أفادته (إنّ) و(أنّ) التوكيد فحسب، و(لكنّ) لمجرد الاستدراك، وذلك لا يتعارض مع المعاني المفادة بالجمل الإنشائية، بخلاف باقي الحروف.

أما الحروف الأخرى، وهي (ليت) و(لعل) و(كأنّ)، فالأظهر في حقها عدم جواز الإخبار عنها بالجمل الإنشائية؛ إذ لم يرد به السماع، إضافة إلى أنّ المعنى يأباه.

مجيء الجملة الإنشائية

مفعولاً في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر:

تشتمل أفعال هذا الباب على نوعين: أحدهما: أفعال القلوب، معانيها قائمة بالقلب؛ منها ما يدل على يقين في الخبر، ومنها ما يدل على الرجحان، ومنها ما يرد بالوجهين، ويغلب كونه لليقين، ومنها ما يرد بالوجهين، ويغلب كونه للرجحان، أما النوع الثاني: فهو أفعال تدل على التصيير والتحويل، وجميع أفعال هذا الباب تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر[١].

ومما له صلة بموضوع البحث في هذا الباب مجيء المفعول الثاني لأفعال هذا الباب جملة إنشائية، وسد الجملة الإنشائية مسد مفعولي هذه الأفعال أو أحدهما عند تعليق هذه الأفعال.

فمن المسألة الأولى ما ذكره ابن مالك عند حديثه عن المفعول الثاني لأفعال هذا الباب، حيث يقول: «ولثانيهما من الأقسام والأحوال ما لخبر (كان)»[٢]، وقد سبقت الإشارة إلى أن من شرط الجملة الواقعة خبرا في باب (كان) وأخواتها أن تكون خبرية لا إنشائية، يقول ابن عصفور: «وما كان خبر مبتدأ كان خبراً لها، إلا الجملة غير المحتملة للصدق والكذب، فإنها لا تكون أخباراً لهذه الأفعال، فلا تقول: كان زيد هل ضربته؟ ولا: أصبح زيد اضربْه، ولا: أصبح زيد لعله قائم»[٣].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل(٢/٧٢)، التصريح على التوضيح(١/٣٥٨).

(٢) شرح التسهيل(٢/٧٢).

(٣) شرح الجمل لابن عصفور(١/٣٩٧).

على أنه ورد قول لأبي الدرداء ، ظاهره مجيء الجملة الإنشائية مفعولاً ثانياً لأحد أفعال هذا الباب، وهو قوله: (وجدتُ الناسَ اخْبُرْ تَقْلِهْ)[1]. وقد خرج ابن هشام هذا القول على تقدير قول محذوف، قال: «أي صادفت الناس مقولا فيهم ذلك»[2]. وكأنه بذلك يشير – كما صرح الدسوقي – إلى أن (وجد) تامة وليست ناقصة، فهي كقولك: وجد ضالته؛ وبذلك تكون الجملة الإنشائية مقولاً لقول محذوف، وهذا القول في محل نصب حال وليس مفعولا ثانياً.

وقد سبقت الإشارة عند الحديث عن الإخبار بالجملة الإنشائية عن (كان) وأخواتها، إلى أنه لا يبعد إجازة الإخبار عن هذه الأفعال بالجملة الإنشائية إذا كان المعنى يرشح ذلك ويتطلبه، والأمر ذاته يمكن أن يقال في هذا الموضع أيضاً، وإن كان المسموع قليلاً جدا؛ ولا حاجة إلى تكرار ما قيل هناك مما يعد مقوّيا لهذا الترجيح.

أما المسألة الثانية ذات الصلة بموضوع الدراسة، فهي مجيء الجملة الإنشائية سادة مسد المفعولين، أو سادة مسد المفعول الثاني عند تعليق أحد هذه الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر.

---

(١) ينظر: المغني(٧٦٢)، وقلاه يقليه بمعنى: أبغضه، وقلى من باب (رمى)، فاللام مكسورة، وطيء تفتح، فيقولون: قلاه يقلاه. ومعنى القول: وجدت الناس مقولا فيهم استخبر عن حال كل واحد منهم، يترتب على ذلك البغضُ له (ينظر: حاشية الدسوقي على المغني(٣٠٤/٣).

(٢) المغني(٧٦٢).

والمقصود بالتعليق: إبطال العمل لفظاً لا محلا؛ لمجيء ما له صدر الكلام بعد أحد هذه الأفعال، وسُمي تعليقاً لأنه إبطال في اللفظ مع تعلق العامل بالمحل، فالعامل المعلّق ممنوع من العمل لفظاً، عامل معنىً وتقديراً[١].

ومن المعلّقات: الاستفهام، فتأتي الجملة الاستفهامية – وهي جملة إنشائية - بعد أحد هذه الأفعال، فيُعَلَّقُ عن العمل؛ وأحيانا تسد هذه الجملة مسد المفعولين؛ كما في قول الله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾[٤].

وقد تسد الجملة الاستفهامية مسد المفعول الثاني، وذلك إذا وقعت أداة التعليق بعد استيفاء هذه الأفعال مفعولها الأول، كما في قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[٥]؛ فجملة: ﴿كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ سدت مسد المفعول الثاني، وقوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِى سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾[٦]،

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي(١٥٩/٤)، التصريح على التوضيح(٣٧٠/١).

(٢) سورة الشعراء، آية(٢٢٧).

(٣) سورة الأنبياء، آية(١٠٩).

(٤) سورة إبراهيم، آية(٢٤).

(٥) سورة البقرة، آية(٢٦٠).

(٦) سورة المائدة، آية (٣١).

وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سَقَرُ﴾[(١)]، فالجملة ﴿مَا سَقَرُ؟﴾ سدت مسد المفعول الثاني للفعل (درى).

ومن المعلّقات المختلف فيها في هذا الباب: التعليق بـ(لعل)، ووقوع الجملة الدالة على الترجي بعد أحد هذه الأفعال؛ حيث أثبت التعليق بذلك الكوفيون والفارسي، ومنعه غيرهم[(٢)]، ومن أدلة المجوّزين المسموعة قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾[(٣)]، قال أبو حيان: «و(لعل) هنا معلّقة أيضا، وجملة الترجي هي مصب الفعل، والكوفيون يجرون (لعل) مجرى (هل)، فكما يقع التعليق عن (هل) كذلك عن (لعل)، ولا أعلم أحدا ذهب إلى أن (لعل) من أدوات التعليق، وإن كان ذلك ظاهرا فيها»[(٤)]. ومن الشواهد الأخرى قول الله تعالى: ﴿لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾[(٥)]، وآيات أخرى شبيهة بهذه[(٦)]. وهذا مما يرجح قول من أجاز التعليق بجملة الترجي المصدرة بـ(لعل) ويقويه.

---

(١) سورة المدثر، آية (٢٧).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/٧١)، البحر المحيط(٧/٤٧٤)، الدر المصون(٨/٢١٧)، المغني (٣٧٩) .

(٣) سورة الأنبياء، آية (١١١).

(٤) البحر المحيط (٧/٤٧٤).

(٥) سورة الطلاق، آية (١).

(٦) من ذلك: الآية (٦٣) من سورة الأحزاب، والآية (١٧) من سورة الشورى، والآية (٣) من سورة عبس.

خاتمة البحث

في خاتمة البحث، أشير - بعد حمد الله تعالى على توفيقه - إلى أهم النتائج المستخلصة من هذا البحث:

أولاً: ضرورة التركيز على الجملة في البحوث والدراسات النحوية واللغوية؛ لأنها الوحدة التي تتمثل فيها أهم خصائص اللغة، حتى لقد أصبحت دراستها منطلقاً للوصف والتقعيد للغة في كثير من الدراسات الجادة.

ثانياً: مما له صلة بدراسة الجملة، ما أثير من نقد للدرس اللغوي الموروث، حيث وصفه بعضهم بأن دراسة الجملة كانت من غائبات همومه، وهي مقولة فيها غير قليل من التجنّي، فمع الإقرار بأن دراسة الجملة في التراث النحوي لم تكن متوافقة - كماً وكيفاً - مع ما للجملة من أهمية، فإن ذلك لا يجب أن يحجب عنا، ما بذله علماء اللغة، والنحويون بخاصة، من جهود؛ حيث عرضوا لكثير مما له صلة بالجملة وظواهرها المختلفة، وعلى من يسعى للإضافة لكسب السابقين أن يستوعب جهدهم، ويفيد من حكمة المعاصرين، ومن زهد في ماضيه، فالشك الكبير في أن يضيف مفيداً جديداً.

ثالثاً: مع الاختلاف الحاصل في الحكم على بعض الأساليب بالخبرية أو الإنشائية، فإن الجمهور على أن الكلام قسمان: خبر وإنشاء. واعتماد لفظ الجملة ومدلولها يحيلنا إلى تقسيم رباعي أكثر دقة من التقسيم الثنائي، فبعضه خبريّ لفظاً ومعنىً، وبعضه إنشائيّ

لفظاً ومعنىً، وبعضه خبريّ لفظاً إنشائيّ معنىً، وبعضه إنشائيّ لفظاً خبريّ معنىً.

رابعا: مما يستغرب له منع بعض النحويين لمجيء الجملة القسمية خبرا عن المبتدأ، وهو وارد في أفصح كلام، وهو القرآن الكريم.

خامساً: مما أُتِيَ منه من منع الإخبار عن المبتدأ بالجملة الإنشائية الوهم في مصطلح (الخبر)؛ وقد تبين بأن هنالك فرقا بين مصطلحي (الخبر) الذي قد يراد به الوظيفة النحوية التي تُسنَد للمبتدأ، والآخر الذي يقصد به ما يحتمل الصدق والكذب لذاته، وقد يكون سبب الخلاف أحياناً في عدم الاتفاق على المصطلحات، مما يستوجب التوقف عند بعض أسباب الخلاف التي قد لاتكون ظاهرة.

سادساً: الأدلة المسموعة الكثيرة، والقياس يقوي مذهب من يجيز الإخبار عن المبتدأ بالجملة الإنشائية، خصوصاً إذا كان المعنى يدعم ذلك ويقويه.

سابعاً: يكاد ينعقد الإجماع على منع النحويين الإخبار بالجملة الإنشائية عن الأفعال الناسخة، ولكن بعض النصوص القليلة، وما يتطلبه المعنى أحياناً، قد يفتحان منفذاً – وإن كان ضيقاً – يشفع لمن يجوّز مجيء الجملة الإنشائية خبراً في هذا الباب، بشرط أن يكون ذلك مما يتطلبه المعنى ويقويه.

ثامناً: يترجح إجازة الإخبار بالجملة الطلبية عن بعض الحروف الناسخة، وهي: إنّ، وأنّ، ولكنّ، أما الحروف الأخرى، مثل: ليت،

ولعل، وكأنّ، فالأظهر في حقها اشتراط الإخبار عنها بالجملة الخبرية لا الإنشائية.

هذا، وبالله التوفيق، والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

مراجع البحث

- القرآن الكريم.
- إتحاف فضلاء البشر بقراءات القراء الأربعة عشر، تأليف: محمد بن أحمد الدمياطي الشافعي، طبع في مطبعة عبدالحميد أحمد حنفي بمصر، ١٣٥٩م.
- الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط. الثانية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- الأشباه والنظائر في النحو، للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط. الثالثة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: د.عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٥هـ .
- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي الحسني العلوي، تحقيق ودراسة د. محمود محمد الطناحي، ط. الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، الناشر مكتبة الخانجي، مصر.
- الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، د. خالد ميلاد، جامعة منوبة، كلية الآداب، منوبة، والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط. الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ط. ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، طبعة بعناية عرفان العشا حسونة، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٣هـ/١٩٩٢م.
- بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبداللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د. ت.
- التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبدالله الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الثانية ٢٠٠٦م.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط. أولى، ١٤٢١هـ/١٩٨٠م.
- الجمل، لعبدالقاهر الجرجاني، حققه وقدم له علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢م.
- الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط. الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- الجملة في نظر نحاة العرب، انظر:(نظرات في التراث اللغوي العربي).
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، د. ت.
- حاشية الشيخ مصطفى الدسوقي على مغني اللبيب، ضبطه وصححه ووضع حواشيه عبدالسلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر بن محمد البغدادي، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي بمصر، ط. ثالثة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، دون تحديد رقم الطبعة أو تاريخها.
- دراسات في اللسانيات العربية، د. عبدالحميد مصطفى السيد، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط. الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- دراسة في البلاغة العربية، نحو رؤية جديدة، الأزهر الزناد، المركز الثقافي العربي للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط. الأولى، ١٩٩٢م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تأليف محمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، د. ت.
- دراسات نقدية في النحو العربي، الجزء الأول، عبدالرحمن أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧م.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف السمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط. الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- الدرر اللوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط. الثانية، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق د. سيد حسنين، دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م.
- ديوان ذي الرمة، شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق عبدالقدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط. الأولى، ١٩٨٢م.
- ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، ضمن كتاب (مجموع أشعار العرب)، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط. الثانية، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، حققه وجمعه محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، ١٩٦٥م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق مصطفى أحمد النماس، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط. أولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر، ألفه أبو علي الفارسي، حققه د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط. الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق عبدالستار أحمد فراج، راجعه محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة، د. ت.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبدالرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط. أولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- شرح الجمل، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق : د. صاحب أبو جناح ١٤٠٠هـ، طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر.

- شرح اختيارات المفضل، الخطيب التبريزي، تحقيق فخرالدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الثانية، ١٩٨٧م.
- شرح الكافية للرضي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس. د. ت .
- شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، د.ت، عالم الكتب بيروت، ومكتبة المتنبي بالقاهرة.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، للأستاذ أبي علي الشلوبين، درسه وحققه د. تركي بن سهو العتيبي، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- في اللسانيات العربية المعاصرة، دراسات ومثاقفات، د. سعد عبدالعزيز مصلوح، عالم الكتب، القاهرة، ط. الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- في النحو العربي: نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط. الثانية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، ط. الثالثة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- كتاب معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق د. هدى محمود قراعة، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ط. الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، دار الفكر، دمشق، ط. أولى ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- المبتدأ والخبر في القرآن الكريم، عبدالفتاح أحمد الحموز، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- المحرر الوجيز، لابن عطية، تحقيق أحمد صادق الملاح، القاهرة، ١٣٩٩هـ.
- المدخل إلى دراسة النحو العربي، د. علي أبو المكارم، ط. الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- المذهب النحوي عند تمام حسان من نحو الجملة إلى نحو النص. (انظر: في اللسانيات العربية المعاصرة، دراسات ومثاقفات).

◆ المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق ١٤٠٠/١٩٨٠م (مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى).

◆ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، حققه وعلق عليه د. مازن المبارك وصاحباه، دار الفكر، بيروت، ط. الخامسة ١٩٧٩م.

◆ المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الجيل، بيروت، ط. الثانية، د. ت.

◆ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط. الأولى ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

◆ المقتضب، للمبرد، تحقيق: د. محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

◆ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه محمد فؤاد عبدالباقي، دار الحديث، القاهرة، ط. الثانية، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

◆ منهج السالك، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: سدني جليزر نوهافن ١٩٤٧م

◆ نظرات في التراث اللغوي العربي، د. عبدالقادر المهيري، دار الغرب الإسلامي، ط. أولى ١٩٩٣م.

◆ النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط. الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

◆ همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.